مكانة الصحيحين

الحلقة الثانية

للدكتور خليل ملا خاطر

وقال ابن الصلاح — رحمه الله — في المقدمة : ثم إن هذه التخاريج المذكورة على الكتابين يستفاد منها فائدتان : إحداهما علو الاسناد . والثانية : الزيادة في قدر الصحيح ، لما يقع فيها من ألفاظ زائدة ، وتمات في بعض الأحاديث ثبتت صحتها بهذه التخاريج ، لأنها واردة بالأسانيد الثابتة في الصحيحين أو أحدهما ، وخارجة من ذلك المخرج الثابت ، والله أعلم[1] .

والمستخرجات أكثرها كانت على الصحيحين ، وليس لها هاتان الفائدتان أو الثلاث فحسب بل للمستخرجات فوائد أخرى غيرها وقد تكون أهم مما ذكره ابن الصلاح والنووي — أحيانا — وقد ذكرها الحافظ ابن حجر رحمه الله ونقلها السيوطي والصنعاني .

وللمستخرجات فوائد أخرى لم يتعرض أحد منهم لذكرها .

إحداها : عدالة من أخرج له فيه ، لأن المخرج على شرط الصحيح يلزمه أن لا يخرج إلا عن ثقة عنده ، فالرجال الذين في المستخرج ينقسمون أقساماً : فمنهم من ثبتت عدالته قبل هذا المخرج فلا كلام فيهم ، ومنهم من طعن فيه غير هذا المخرج فينظر في ذلك الطعن : إن كان مقبولا قادحاً فيقدم ، وإلا فلا ، ومنهم من لا يعرف لأحد قبل هذا المخرج فيه توثيق ولا تجريح ، فتخريج من يشترط الصحة لهم ينقلهم عن درجة من هو مستور إلى درجة من هو موثق ، فيستفاد من ذلك صحة أحاديثهم التي يروونها بهذا الإسناد ، ولو لم تكن في ذلك المستخرج .

الثانية : ما يقع فيها من حديث المدلسين بتصريح السماع ، وهو في الصحيح بالعنعنة ، فقد قدمنا أنا نعلم في الجملة أن الشيخين اطلعا على أنه مما سمعه المدلس عن شيخه ، لكن ليس اليقين كالاحتمال ، فوجود ذلك في المستخرج بالتصريح ينفي أحد الاحتمالين .

الثالثة : ما يقع فيها من حديث المختلطين عمن سمع منهم قبل الاختلاط وهو في الصحيح من حديث من اختلط ، ولم يبين هل سماع ذلك الحديث منه في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده .

الرابعة : ما يقع فيها من التصريح بالأسماء المبهمة والمهملة [٢] في الصحيح ، في الاسناد أو في المتن .

الخامسة : ما يقع فيها من التمييز للمتن المحال به على المتن المحال عليه ، وذلك في كتاب مسلم كثير جداً . فإنه يخرج الحديث على لفظ بعض الرواة ، ويحيل باقي ألفاظ الرواة على ذلك اللفظ الذي يورده ، فتارة يقول « مثله » فيحمل على أنه نظيره ، وتارة يقول « نحوه » أو « معناه » فيحمل على أن فيهما مخالفة بالزيادة والنقص ، وفي ذلك من الفوائد ما لا يخفى .

السادسة : ما يقع فيها من الفصل للكلام المدرج في الحديث مما ليس من الحديث .

السابعة : ويكون في الصحيح مفصل ، ويكون في أصل الصحيح موقوفة ، أو كصورة الموقوفة .

الى أن قال : فكملت فوائد المستخرجات بهذه الفوائد التي ذكرناها عشراً [٣] . اهـ

وقال الحافظ أيضا : وكل علة أعل بها حديث في أحد الصحيحين جاءت رواية المستخرج سالمة منها . فهي من فوائده وذلك كثير جدا [٤] .

أهم المستخرجات :

لقد ألف عدد من الحفاظ المتقدمين مستخرجات على الصحيحين . فبعضهم اقتصر على البخاري وبعضهم اقتصر على مسلم وبعضهم ألف عليهما سواء في مؤلف واحد أو في مؤلفين مستقلين .

ومن هذه المستخرجات : المستخرج للحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم ابن إسماعيل (الاسماعيلي) .

ومستخرج الحافظ أبي أحمد محمد بن أبي حامد أحمد بن الحسين « الغطريفي » .

ومستخرج الحافظ أبي عبدالله محمد بن العباس المعروف « بابن أبي ذهل » .

ومستخرج الحافظ أبي بكر أحمد بن موسى (بن مردويه) الاصبهاني .

ومستخرج الحافظ البرقاني .

خمستهم على البخاري .

ومستخرج الحافظ « أبي عوانة » يعقوب بن إسحق بن إبراهيم الاسفراييني .

ومستخرج الحافظ أبي جعفر أحمد بن حمدان الحيري .

ومستخرج الحافظ أبي بكر محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري الاسفراييني وهو متقدم يشارك مسلماً في أكثر شيوخه .

ومستخرج الحافظ أبي بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن زكريا الشيباني النيسابوري « الجوزقي » .

ومستخرج الحافظ أبي حامد أحمد بن محمد بن شارك الهروي « الشاركي » .

ومستخرج الحافظ أبي الوليد حسان بن محمد بن أحمد بن هارون القزويني . القرشي الأموي .

ومستخرج الحافظ أبي عمران موسى بن العباس بن محمد « الجويني » .

ومستخرج الحافظ أبي النصر محمد بن محمد بن يوسف « الطوسي » .

ومستخرج الحافظ أبي سعيد أحمد بن أبي بكر محمد بن الحافظ أبي عثمان سعيد الحيري .

ومستخرج الحافظ أبي الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري البزار رفيق مسلم في الرحلة الى بلخ والبصرة .

ومستخرج الحافظ أبي محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم الطوسي البلاذري .

ومستخرج الحافظ أبي محمد قاسم بن اصبغ البياني القرطبي .

وهذه الاثنا عشر كلها على صحيح مسلم .

ومستخرج الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الاصفهاني .

ومستخرج الحافظ أبي عبدالله محمد بن يعقوب المعروف « بابن الأخرم » .

ومستخرج الحافظ أبي ذر الهروي .

ومستخرج الحافظ أبي محمد الحسن بن أبي طالب البغدادي المعروف « بالخلال » .

ومستخرج الحافظ أبي علي الحسن بن محمد بن أحمد « الماسرجسي » .

ومستخرج الحافظ أبي مسعود سليمان بن ابراهيم الاصبهاني المليحي .

ومستخرج الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن محمد « منجويه » .

ومستخرج الحافظ أبي بكر أحمد بن عبدان بن محمد الشيرازي .

ومستخرج الحافظ أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي « البرقاني » .

وهؤلاء التسعة على كل منهما في كتاب مستقل .

أما مستخرج الحافظ أبي بكر بن عبدان الشيرازي فهو في مؤلف واحد (٥) . والله أعلم .

أما ما ألف عليهما من الشروح والتعليقات والحواشي والمختصرات والمستدركات فكثير يعلمه ويعرفه أهل العلم .

مثالان من المنتقد عليهما والجواب عليهما .

لقد مر قول ابن حزم : وما وجدنا للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئا لا يحتمل مخرجاً إلا حديثين ، لكل واحد منهما حديث . فذكر عن البخاري حديث شريك عن أنس في الإسراء أنه قبل أن يوحى إليه . والحديث الثاني عند مسلم وهو حديث عكرمة بن عمار عن أبي زميل عن ابن عباس — وهو قصة أبي سفيان رضي الله عنه .

وسوف نجيب عن هذين الحديثين بإذن الله تعالى .

أما الحديث الأول . فقد قال البخاري رحمه الله : حدثنا عبدالعزيز بن عبدالله حدثني سليمان عن شريك بن عبدالله أنه قال : **سمعت ابن مالك يقول : ليلة أسري برسول الله صلى الله عليه وسلم من مسجد الكعبة أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه — وهو نائم في المسجد الحرام فقال أولهم : أيهم هو ؟ فقال أوسطهم : هو خيرهم ، فقال أحدهم : خذوا خيرهم ، فكانت تلك الليلة فلم يرهم ، حتى أتوه ليلة أخرى فيما يرى قلبه وتنام عينه ولا ينام قلبه — وكذلك الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم ، فلم يكلموه ، حتى احتملوه فوضعوه عند بئر زمزم فتولاه منهم جبريل ، فشق جبريل ما بين نحره إلى لبته ... فذكر شق الصدر — ثم عرج به إلى السماء .. ثم ذكر قصة المعراج الى السماوات السبع وفرض الصلاة وما كان بينه وبين موسى عليهما السلام .**

وقد أخرجه البخاري[٦] في كتاب التوحيد ..باب ما جاء في قوله عز وجل « **وكلّم الله موسى تكليما** » .

ووجه الاعتراض على هذا الحديث قوله « **قبل أن يوحى إليه** » فظن ابن حزم أن المعراج كان قبل البعثة ، وما قاله ابن حزم مدفوع بما سنذكره إن شاء الله .

فقد قال الحافظ في الفتح[٧] عند قوله « فلم يرهم » أي بعد ذلك . « حتى أتوه ليلة أخرى » ولم يعين المدة التي بين المجيئين ، فيحمل على أن المجيء الثاني كان بعد أن أوحي إليه ، وحينئذ وقع الاسراء والمعراج — وقد سبق بيان الاختلاف في ذلك عند شرحه[٨] — وإذا كان بين المجيئين مدة ، فلا فرق في ذلك بين أن تكون

تلك المدة ليلة واحدة أو ليالي كثيرة ، أو عدة سنين ، وبهذا يرتفع الإشكال عن رواية شريك ويحصل به الوفاق أن الإسراء كان في اليقظة بعد البعثة وقبل الهجرة ، ويسقط تشنيع الخطابي وابن حزم وغيرهما بأن شريكا خالف الاجماع في دعواه أن المعراج كان قبل البعثة . وبالله التوفيق .

وأما ما ذكره بعض الشراح أنه كان بين الليلتين اللتين أتاه فيهما الملائكة سبع وقيل ثمان وقيل تسع وقيل عشر وقيل ثلاث عشرة فيحمل على إرادة السنين لا كما فهمه الشارح المذكور أنها ليال ، وبذلك جزم ابن القيم في هذا الحديث نفسه .

وأقوى ما يستدل به أن المعراج بعد البعثة قوله في هذا الحديث نفسه أن جبريل قال لبواب السماء إذ قال له أبعث ؟ قال : نعم ، فإنه ظاهر في أن المعراج كان بعد البعثة فيتعين ما ذكرته من التأويل . اهـ قلت وقد تكرر هذا القول عند كل سماء .

وأما دعواهم تفرد شريك في هذا الحديث فقد أجاب الحافظ في الفتح (٩) عن ذلك بقوله : وفي دعوى التفرد نظر فقد وافقه « كثير بن خُنَيس » بمعجمة ونون مصغر — عن أنس كما أخرجه سعيد بن يحيي بن سعيد الأموي في « كتاب المغازي » من طريقه (١٠) . اهـ

وعلى هذا فالذي أنكره ابن حزم هو أن يكون المعراج قبل البعثة ، بينما الحديث يدل على مسألتين كونه صلى الله عليه وسلم رأى الملائكة — وهو نائم — والثانية هي المعراج بعد البعثة وفيها شق الصدر . وبهذا اندفع قول ابن حزم رحمه الله ، وبان أن ما من حديث في الصحيحين أعل إلا ووجد الدليل على سلامته وصحته وخلوه ، ولله الحمد والمنة .

أما الحديث الثاني وهو قول أبي سفيان .

فقد أخرجه مسلم فقال : حدثني عباس بن عبدالعظيم العنبري وأحمد بن جعفر المعقري قالا : حدثنا النفر « وهو ابن محمد اليمامي » حدثنا عكرمة (ابن عمار) حدثنا أبو زُميل حدثني ابن عباس قال : كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه ، فقال للنبي صلى الله عليه وسلم : يا نبي الله ثلاث أعطنيهن قال :

« نعم » قال : عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها قال « نعم » — قال : ومعاوية تجعله كاتبا بين يديك قال « نعم » قال : وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين ، قال « نعم » الحديث [11].

قال النووي رحمه الله في شرحه لهذا الحديث : [12]واعلم أن هذا الحديث من الأحاديث المشهورة بالإشكال . ووجه الاشكال أن أبا سفيان إنما أسلم يوم فتح مكة ، سنة ثمان من الهجرة ، وهذا مشهور لا خلاف فيه ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد تزوج أم حبيبة قبل ذلك بزمان طويل . قال أبو عبيدة وخليفة بن خياط وابن البرقي والجمهور : تزوجها سنة ست ، وقيل : سنة سبع .... وقال ابن حزم : هذا الحديث وهم من بعض الرواة ، لأنه لا خلاف بين الناس أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج أم حبيبة قبل الفتح بدهر وهي بأرض الحبشة وأبوها كافر . وفي رواية عن ابن حزم أيضا : أنه قال : موضوع والآفة فيه من عكرمة بن عمار الراوي عن أبي زميل .

وأنكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله هذا على ابن حزم وبالغ في الشناعة عليه ، قال : وهذا القول من جسارته ، فإنه كان هجوماً على تخطئة الأئمة الكبار وإطلاق اللسان فيهم . ولا نعلم أحدا من أئمة الحديث نسب عكرمة بن عمار إلى وضع الحديث ، وقد وثقه وكيع ويحيي بن معين وغيرهما ، وكان مستجاب الدعوة .

قال : وما توهمه ابن حزم من منافاة هذا الحديث لتقدم زواجها غلط منه وغفلة ، لأنه يحتمل أنه سأله تجديد عقد النكاح تطيباً لقلبه ، لأنه كان ربما يرى عليها غضاضة من رياسته ونسبه أن تزوج بنته بغير رضاه ، أو أنه ظن أن اسلام الأب في مثل هذا يقتضي تجديد العقد . وقد خفي أوضح من هذا على أكبر مرتبة من أبي سفيان ممن كثر علمه وطالت صحبته . هذا كلام أبي عمرو رحمه الله .

وليس في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم جدد العقد ، ولا قال لأبي سفيان : أنه يحتاج إلى تجديده ، فلعله صلى الله عليه وسلم أراد بقوله « نعم » أن مقصودك يحصل وإن لم يكن بحقيقة عقد . والله أعلم . اهـ

وقال محمد بن إبراهيم الوزير في « تنقيح الأنظار » [١٣] : قد رد الحافظ على ابن حزم ما ذكره ، وجمع ابن كثير الحافظ جزءا مفردا في بيان ضعف كلامه ... » وقال الحافظ في الإصابة[١٤] في معرض رده على ابن الأثير لقوله « وهو وهم من بعض الرواة » : وفي جزمه بكونه وهما نظر ، فقد أجاب بعض الأئمة باحتمال أن يكون أبو سفيان أراد تجديد العقد .

قلت : وأقوى الردود — عندي . والله أعلم — ردان ذكرهما ابن كثير وابن القيم ومحمد بن إبراهيم الوزير . أما الأول : فقد ثبت في الصحيحين وغيرهما **أن أم حبيبة أم المؤمنين بنت أبي سفيان — واللفظ للبخاري[١٥] — قالت : يا رسول الله انكح أختي بنت أبي سفيان — وعند مسلم : عزة — فقال : أو تحبين ذلك ؟ فقلت : نعم ، لست لك بمخلية ، وأحب من شاركني في خير أختي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن ذلك لا يحل لي ، قلت : فإنا نحدث أنك تريد أن تنكح بنت أبي سلمة — وفي رواية عندهما — درة بنت أبي سلمة — قال : بنت أم سلمة ؟ قلت : نعم ، فقال : لو أنها لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي ، إنها لابنة أخي من الرضاعة ، أرضعتني وأبا سلمة ثويبة ...** » وفي لفظ : **قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم هل لك في بنت أبي سفيان ؟ فقال : فأفعل ماذا ؟ قالت : تنكحها ، قال : أوتحبين ذلك ؟**... الحديث بلفظه .

وقال ابن كثير[١٦] : والأحسن في هذا أنه أراد أن يزوجه ابنته الأخرى عزة ، لما رأى في ذلك من الشرف له ، واستعان بأختها أم حبيبة — كما في الصحيحين — وإنما وهم الراوي في تسميته أم حبيبة .

وزاد ابن القيم[١٧] — بعد أن ذكر بنحو قول ابن كثير : وقالت طائفة : بل الحديث صحيح ولكن وقع الغلط والوهم من أحد الرواة في تسمية أم حبيبة ، وإنما سأله أن يزوجه أختها عزة[١٨] ، ولا يبعد خفاء التحريم للجمع عليه ، فقد خفي ذلك على ابنته وهي أفقه منه وأعلم .. ثم ذكر الحديث الذي ذكرناه ثم قال : فهذه هي التي عرضها أبو سفيان على النبي صلى الله عليه وسلم فسماها الراوي من عنده أم حبيبة .

فعلى هذا يكون الخطأ في لفظ من الحديث وهو أم حبيبة — وصوابه : عزة .

لكن نقل ابن القيم رحمه الله ما يزيل هذا الاشكال ويرفع الوهم ويستقيم لفظ الحديث الأول ولا يتعارض بل يتفق كل الاتفاق مع حديث أم حبيبة رضي الله عنها — الذي ذكرناه قبل قليل — وذلك قوله : وقيل بل كانت كنيتها أيضا أم حبيبة ، فإن صحت كنيتها بأم حبيبة أيضا فقد زال كل إشكال ويكون المراد عزة لا رملة — وهي أم المؤمنين . والله أعلم .

فتأويل الحديث بما يتفق مع جلالة العلماء وثقتهم أولى من الجسارة والهجوم على رميهم بالكذب فيما أمكن — والله أعلم .

وأما قول ابن حزم انه موضوع والآفة من عكرمة بن عمار . فهذا في غاية البعد والتسرع في الحكم . وليست هذه هي الفلتة الوحيدة من ابن حزم ، فمن اطلع على كتابه المحلى وجد سلاطة لسانه وفحشه في قوله وجرأته في الطعن بالأئمة الكبار الذين رفعهم الله وأعلى مراتبهم وطهرهم من بذاءة لسانه وجسارته .

وعكرمة بن عمار هو : العجلي الحنفي اليمامي أبو عمار البصري روى عنه شعبة والثوري ووكيع ويحيي القطان وابن المبارك وابن مهدي ... وآخرون كثيرون. قال الفضل بن زياد : سألت أبا عبدالله — يريد أحمد بن حنبل — هل كان باليمامة أحد يقدم على **عكرمة اليمامي** ، مثل أيوب بن عتبة وملازم بن عمرو وهؤلاء ؟ فقال : عكرمة فوق هؤلاء .
ثم قال : روى عنه شعبة أحاديث . وقال معاوية بن صالح عن يحيي بن معين : ثقة ، وقال : الغلابي عن يحيي : ثبت . وقال : كان أميا وكان حافظاً ، وقال علي بن المديني : كان عكرمة عند أصحابنا ثقة ثبتاً ، وقال العجلي : ثقة ، وقال الأجري عن أبي داود : ثقة ، وفي حديثه عن يحيي بن أبي كثير اضطراب ، — قلت : وليس في سند هذا الحديث يحيي إنما في سنده سماك ، وقال النسائي : ليس به بأس إلا في حديث يحيي بن أبي كثير ، وقال الساجي : صدوق وثقة أحمد ويحيي — إلا أن يحيي بن سعيد ضعفه في أحاديثه عن يحيي بن أبي كثير .

وقال : عكرمة بن عمار ثقة عندهم . وروى عنه ابن مهدي ما سمعت فيه إلا خيرا .

وقال في موضع آخر : هو أثبت من ملازم ، وهو شيخ أهل اليمامة ، وقال علي بن محمد الطنافسي ثنا وكيع عن عكرمة بن عمار وكان ثقة . وقال إسحق بن أحمد بن خلف البخاري : ثقة روى عنه الثوري . وقال الدارقطني : ثقة ، وقال ابن عدي : مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة ، وذكره ابن حيان في الثقات . وقال يعقوب بن شيبة : كان ثقة ثبتاً . وقال ابن شاهين في الثقات : قال أحمد بن صالح : أنا أقول إنه ثقة واحتج به وبقوله . وقال عاصم بن علي : كان مستجاب الدعوة . وروى عن الهرماس وله صحبة . فهو تابعي رحمه الله .[١٩]

فبان ثقة وجلالة عكرمة الذي ادعى ابن حزم — باطلا — ما ادعى . ويكفيه رواية شعبة والثوري عنه . رحمهم الله .

وبان بالذي نقلته صحة الحديث والحمد لله واندفع قول ابن حزم بأنه ما وجد للبخاري ومسلما في كتابيهما شيئا لا يحتمل مخرجا إلا هذين الحديثين . فقد وجدنا لهما مخرجاً أيضا والحمد لله . واتضح بأنه ما من حديث أعل إلا وجد الدليل على سلامته وصحته وخلوه .

الصحيحان لم يستوعبا الصحيح :

ظن بعض الجهال ممن لا علم لهم بالحديث أن جمهور العلماء يشيرون إلى الاكتفاء بالصحيحين . وأن الصحيحين استوعبا الحديث الصحيح . وهذا عدا عن كونه جهلا من قائله وأنه لا دراية له بما صح عن علماء الحديث فضلا عما صح من الحديث ، فإنه أيضا يتناقض مع ما قاله الشيخان أنفسهما ، وما قاله علماء الحديث .

قال ابن الصلاح[٢٠] — رحمه الله — لم يستوعبا الصحيح في صحيحيهما ، ولا التزما ذلك ، فقد روينا عن البخاري أنه قال : ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح ، وتركت من الصحاح علال الطول .

ورويناعن مسلم أنه قال : ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا — يعني في كتابه الصحيح — إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه . قلت « ابن الصلاح » أراد — والله أعلم — أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه ، وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم . اهـ

قلت : انظر معنى قوله « ما أجمعوا عليه » تدريب الراوي فقد نقل خلاف هذا أيضا (٢) .

وقد قال أحد الحفاظ قولا انتقد عليه من الحفاظ بعد فحواه « قل ما يفوت البخاري ومسلما مما يثبت من الحديث . وهذا القول في غاية الغرابة منه رحمه الله ، ويرده أقوال الأئمة المتقدمين ومن جملة ما يرده قول البخارى نفسه .

قال ابن الصلاح : ثم إن أبا عبدالله بن الأخرم الحافظ قال : قل ما يفوت البخاري ومسلماً مما يثبت من الحديث — يعني في كتابيهما — ولقائل أن يقول : ليس ذلك بالقليل ، فإن المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبدالله ، كتاب كبير يشتمل مما فاتهما على شيء كثير ، وإن يكن عليه في بعضه مقال ، فإنه يصفو له منه صحيح كثير .

وقد قال البخاري : « أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح » وجملة ما في كتابه الصحيح سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالأحاديث المكررة ، وقد قيل إنها باسقاط المكررة أربعة آلاف حديث (٢١) .

إن الشيخين لم يلتزما أخراج كل ما صح عندهما ، وقد حاول بعض المحدثين ممن جاء بعدهما إلزامهما إخراج أحاديث — على شرطهما — لم يخرجاها ، وهذا ليس لازما لها لأنهما ما التزماه . قال الحازمي : وأما البخاري فلم يلتزم أن يخرج كل ما صح من الحديث حتى يتوجه عليه الاعتراض ، وكما انه لم يخرج عن كل من صح حديثه ولم ينسب إلى شيء من جهات الجرح ، وهم خلق كثير يبلغ عددهم نيفاً وثلاثين ألفاً ، لأن تاريخه يشتمل على نحو من أربعين ألفا وزيادة ، وكتابه في الضعفاء دون سبعمائة نفس ، ومن خرجهم في جامعة دون ألفين . وكذا لم يخرج كل ما صح من الحديث ويشهد لصحة ذلك ، ثم ذكر السند الى البخاري يقول :

أحفظ مائة ألف حديث صحيح وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح . ثم ذكر قوله « لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحا وما تركت من الصحيح أكثر ثم ذكر قول إسحق بن راهويه : لو جمعتم كتابا مختصر السنن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « البخاري » فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع هذا الكتاب .

قال الحازمي : فقد ظهر بهذا أن قصد البخاري كان وضع مختصر في الحديث وأنه لم يقصد الاستيعاب لا في الرجال ولا في الحديث ... »[٢٢]

وقال النووي[٢٣] : وقد ألزمها الدارقطني وغيره إخراج أحاديث على شرطهما لم يخرجاها وليس بلازم لهما لعدم التزامهما بذلك . قال : وكذلك قال البيهقي : وقد اتفقا على أحاديث من صحيفة همام ، وانفرد كل واحد منهما ، مع أن الإسناد واحد ، قال النووي : لكن إذا كان الحديث الذي تركاه أو أحدهما — مع صحة إسناده في الظاهر — أصلا في بابه ولم يخرجا له نظيراً ، ولا يقوم مقامه ، فالظاهر أنهما اطلعا[٢٤] فيه على علة ، ويحتمل أنهما نسياه ، أو تركاه خشية الإطالة ، أو رأيا غيره يسد مسده » .

وقال العراقي في منظومته :

ولم يعماه ولكن قل ما عن ابن الأخرم منه قد فاتهما
ورد لكن قال يحيي البر لم يفت الخمسة إلا النذر
وفيه ما فيه لقول الجعفي أحفظ منه عشرة ألف ألف

قال السخاوي : وبالجملة فكتاباهما أصح كتب الحديث ، ولكنهما لم يعماه أي لم يستوعبا كل الصحيح في كتابيهما ، بل لو قيل : إنهما لم يستوعبا مشروطهما لكان موجها ، وقد صرح كل منهما بعدم الاستيعاب ، قال البخاري : ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح ، وتركت من الصحيح خشية أن يطول الكتاب ، وقال مسلم : إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت : هو صحاح ، ولم أقل إنه ما لم أخرجه من الحديث فيه ضعيف ثم قال : والحق أنهما لم يلتزما حصر الصحيح فيما أودعاه كتابيهما[٢٥] .

قلت : ومما يرد هذا القول أيضا قول الإمام أحمد رحمه الله : صح سبعمائة ألف وكسر ، وقال : جمعت في المسند أحاديث انتخبتها من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفا »[٢٦].

ولهذا قال ابن كثير[٢٧] رحمه الله : ثم ان البخاري ومسلما لم يلتزما إخراج جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث ، فإنهما قد صححا أحاديث ليست في كتابيهما كما ينقل الترمذي وغيره عن البخاري تصحيح أحاديث ليست عنده بل في السنن وغيرها » .

نعم يمكن أن يقال ان الصحيحين قد حويا أغلب الأحاديث التي يمكن أن يطلق عليها « أصح الصحيح » باعتبار أن اعلى مراتب الصحة المتفق عليه ، ثم البخاري ثم مسلم .... أما الاحاديث الصحيحة فهي كثيرة والحمد لله في السنن والمسانيد والمصنفات وغيرها .

إن فكرة الاكتفاء بالصحيحين فكرة مغلوطة وخاطئة بل فكرة خطيرة جداً . وذلك بعد أن صار هدفا للنيل والطعن فيهما باسم الغيرة والتجديد والنقد العلمي البناء . ففكرة الاكتفاء بالصحيحين ونقضهما بوجود ما لا يصح فيهما أمران متغايران عجيبان . فإذا كان الموضوع فيهما — على حد زعم بعض المعاصرين— فمعنى هذا أن الذي تعتمدون عليه يا مسلمون بعد كتاب الله فيه الموضوع المكذوب وهذه دعوة مع خطورتها توقع الشك في قلوب المسلمين .

إن هذه الفكرة هي التي حدت ببعض الكتاب المعاصرين[٢٨] أن يدعو الى « صحيح عصري يجمع كافة الأحاديث الصحيحة مما لم ترد بالصحيحين . ويتجنب بعض ما ورد بالصحيحين مما لم يسلم بصدوره عن الرسول « صلى الله عليه وسلم » بأن طعن فيه من حيث الاسناد أو من حيث المتن ... » وان يظهر آخر فيطالب بتطهير البخاري من الاسرائيليات ويذكر عشرات الأحاديث التي فيها رفع مكانة النبي صلى الله عليه وسلم ومنزلته عند ربه بل ينفي أغلب المعجزات حتى المتواتر منها كشق الصدر والمعراج ونبع الماء ...

خاتمة البحث :

وبناء على ما نقلته من اتفاق علماء الحديث على أصحية الصحيحين واتفاق

الأمة على ذلك . فيمكنني القول بأن من حاول في السنوات الأخيرة الطعن في الصحيحين أو التهوين من قدرهما — وهما أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى ، وقد تلقاهما علماء الأمة بالقبول ، وأطبقت الأمة على العمل بهما ، فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين .

ان علماء الحديث من القرن الثاني وما بعد قد بينوا ما لا تصح نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأسلوب حكيم واضح ليس فيه تعقيد ولا التواء ولا غموض ، فقالوا : يعرف الحديث الموضوع بأمور :

١ — إقرار واضعه بأنه وضعه .

٢ — ما ينزل منزلة إقراره .

٣ — بما يؤخذ من حال الراوي ، كأن يكون رافضيا مثلا والحديث في أهل البيت .

٤ — بما يؤخذ من حال المروي وله وجوه .

أ — الركة في اللفظ والمعنى ، وقال الحافظ : المدار على ركة المعنى فحيثما وجدت دل ذلك على الوضع .

ب — أن يكون منافيا لدلالة الكتاب القطعية أو السنة المتواترة أو الاجماع القطعي ، أما المعارضة مع إمكان الجمع فلا .

جـ — أن يكون خبراً عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على نقله بمحضر الجمع ثم لا ينقله منهم إلا واحد .

د — الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير — أو الوعد العظيم على الفعل الحقير — وهذا يرجع إلى الركة في المعنى .

هـ — أن يكون مخالفاً للعقل ، بحيث لا يقبل التأويل ، ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة (٢٩) .

هذا ما ذكره علماء الحديث لتبيان الحديث الموضوع المكذوب الذي لا تصح نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهل فيهما كذلك ؟ لا إنما هو التخرص

والهوى والتقليد الأعمى ، ورد ما صح وثبت ، بمجرد مخالفته للعادات الغربية والشرقية الدخيلة على المسلمين .

لقد أصبحت العادات الغربية هي المتحكمة في التصحيح والتضعيف ، كما أصبح الفكر الغربي الفيصل في كثير من أمورنا المعاشية والبيتية والأخلاقية ، نسأل الله تعالى الحفظ والأمان « **وَمَنْ يُشَاقِقِ الرسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيّن لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُولِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً** »[٣٠].

إن التهجم على الصحيحين هو تجن على السنة الصحيحة ، وذنب لا يستهان به ، وخطورة عظيمة ، بعد أن اتفق علماء الأمة على تلقيهما بالقبول والأخذ بهما علما وعملاً .

ومما أوردناه سواء في أصحيتهما أو تقديمهما أو الأخذ بهما ثم المستخرجات عليهما والجواب على ما انتقد عليهما يجعل المسلم — بإذن الله تعالى — يشعر بالاطمئنان الكامل بإذن الله أن هذين الكتابين اللذين تلقتهما الأمة بالقبول ، وأطبقت على الأخذ بهما هما في الدرجة التي وضعا فيهما وحق للعلماء قبولهما والعمل بهما ، وان مثل من حاول النيل منهما كمثل ما قال الأعشى :

كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

أو كما قال الحسين بن حميد :

يا ناطح الجبل العالي ليكلمه أشفق على الرأس لا تشفق على الجبل

أسأله تعالى أن يعيننا على أنفسنا ويجعلنا هداة مهتدين غير ضالين ولا مضلين سلما لأوليائه حربا على أعدائه . نحب بمحبته من أحبه ونعادي بعداوته من عاداه ويجعلنا من أنصار دينه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ويرفع منارها من جديد . ويرزقنا الصدق في القول والاخلاص في العمل . ويغفر لنا ولوالدينا وأزواجنا وأولادنا ومشايخنا ويحفظنا بحفظه . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر
نزيل المدينة المنورة

مراجع البحث

١ ـــ **الاصابة** للحافظ ابن حجر ط. القاهرة .

٢ ـــ **احكام الاحكام** لابن حزم ط. القاهرة .

٣ ـــ **أحكام القرآن** للجصاص ط. القاهرة .

٤ ـــ **اختصار علوم الحديث** لأبن كثير بشرح الباعث الحثيث .

٥ ـــ **إرشاد الفحول** للشوكاني ط. القاهرة .

٦ ـــ **الباعث الحثيث** أحمد محمد شاكر ط. محمد أحمد صبيح بالقاهرة .

٧ ـــ **البداية والنهاية** لابن كثير مكتبة النصر بالرياض ومكتبة المعارف ببيروت .

٨ ـــ **التبصرة والتذكرة** للعراقي طبع المغرب .

٩ ـــ **تدريب الراوي** شرح تقريب النووي ت. عبدالوهاب عبداللطيف ط. ثانية القاهرة .

١٠ ـــ **التقريب والتيسير** للنووي بشرح التدريب .

١١ ـــ **تنقيح الأنظار ـــ بشرح توضيح الأفكار** ـــ لمحمد بن ابراهيم الوزير .

١٢ ـــ **التقييد والايضاح** للحافظ العراقي ط. القاهرة .

١٣ ـــ **توجيه النظر إلى أصول الأثر** لطاهر بن صالح الجزائري الدمشقي ط. المكتبة العلمية بالمدينة .

١٤ ـــ **توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار** للصنعاني ط. القاهرة مكتبة الخانجي .

١٥ ـــ **جواهر الأصول في علم حديث الرسول** للشيخ أبي الفيض محمد الفارسي الشهير بفصيح الهروى ط. المكتبة العلمية بالمدينة .

١٦ ـــ **حجة الله البالغة** للدهلوي ط. القاهرة .

١٧ ـــ **الخلاصة في أصول الدين** للطيبى ط. القاهرة .

١٨ ـــ **الرسالة المستطرفة** للكتاني ط. كراجي باكستان .

١٩ ـــ **زاد المعاد في هدي خير العباد** لابن القيم ط. الثالثة بالقاهرة .

٢٠ ــ **شرح النخبة** للحافظ ابن حجر بهامش لقط الدرر .
٢١ ــ **شرح النووي على صحيح مسلم** ط. القاهرة .
٢٢ ــ **شروط الأئمة الخمسة** للحازمي ط. مكتبة القدسي بالقاهرة .
٢٣ ــ **صحيح البخاري** بشرح فتح الباري .
٢٤ ــ **صحيح مسلم** بترقيم محمد فؤاد عبدالباقي ط. عيسى البابي بالقاهرة .
٢٥ ــ **فتاوي الامام النووي** ترتيب علاء الدين ابن العطار ط. القاهرة .
٢٦ ــ **فتح الباري** للحافظ ابن حجر ط. المطبعة السلفية بالقاهرة .
٢٧ ــ **فتح الباقي** لزكريا الانصاري بأسفل التبصرة والتذكرة طبع المغرب .
٢٨ ــ **فتح المغيث** للحافظ العراقي .
٢٩ ــ **فتح المغيث** للحافظ السخاوي ط. القاهرة .
٣٠ ــ **فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت** ط. القاهرة .
٣١ ــ **ما لا يسع المحدث جهله** للميانجي ط. بغداد .
٣٢ ــ **مجموع الفتاوى** لابن تيمية جمع عبدالرحمن بن محمد بن قاسم ط. الرياض .
٣٣ ــ **مقدمة ابن الصلاح** ت. د. نور الدين عتر نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .
٣٤ ــ **مقدمة القسطلاني** بشرح نيل الأماني للأبياري ط. المطبعة الميمنية بالقاهرة .
٣٥ ــ **المنار المنيف** لابن القيم ت. الشيخ عبدالفتاح أبو غدة ط. بيروت .
٣٦ ــ **هدي الساري** للحافظ ابن حجر ط. المطبعة السلفية بالقاهرة .

هوامش البحث

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والايضاح (٣١) .
(٢) المقصود «بالمبهم» « كقوله : حدثنا فلان أو رجل ، أو فلان وغيره ، أو غير واحد فيعينه المستخرج ، والمقصود « بالمهمل » كقوله حدثنا محمد من غير ذكر ما يميزه عن غيره من المحمدين ويكون في مشايخ من رواه كذلك من يشاركه في الاسم ، فيميزه المستخرج .
(٣) توضيح الافكار ١ : ٧٢ — ٧٣ وانظر تدريب الراوي ١ : ١١٥ — ١١٦ .
(٤) تدريب الراوي ١ : ١١٦ .
(٥) انظر الرسالة المستطرفة ص ٢٤ — ٢٧ وتدريب الراوي ١ : ١١١ والنووي على مسلم ١ : ٢٦ — ٢٧ .
(٦) صحيح البخاري (١٣ : ٤٧٨) رقم ٧٥١٧ لشرح فتح الباري . ط السلفة . وساق مسلم سنده وأحال على حديث ثابت البناني عن أنس وفيه « وقدم فيه شيئاً وأخر ، وزاد ونقص » وذلك كتاب الايمان باب الاراء برسول الله صلى الله عليه وسلم الى السماوات رقم ٢٦٢ .
(٧) ١٣ : ٤٨٠ — ٤٨١ .
(٨) يريد الخلاف في زمن الاسراء والمعراج .
(٩) ١٣ : ٤٨٠ .
(١٠) وانظر شرح الحديث في الفتح ففيه زيادة فائدة .
(١١) صحيح مسلم : كتاب فضائل الصحابة : باب من فضائل أبي سفيان صخر بن حرب رضي الله عنه رقم ٢٥٠١ .
(١٢) ١٦ : ٦٣ — ٦٤ .
(١٣) تنقيح الأنظار بشرح توضيح الافكار ١ : ١٢٩ .
(١٤) الاصابة ٤ : ٣٠٦ .
(١٥) صحيح البخاري : كتاب النكاح : باب وأمهاتكم من الرضاعة ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب رقم ٥١٠١ وصحيح مسلم : كتاب الرضاع رقم ١٥ ، ١٦ وانظر أرقامه عند البخاري أيضا .
(١٦) البداية والنهاية ٤ : ١٤٥ .
(١٧) زاد المعاد ١ : ٢٨ .
(١٨) في زاد المعاد « رملة » ورملة هو أسم أم حبيبة رضي الله عنها . وانظر الاصابة ٤١ : ٣٠٥ .
(١٩) انظر التهذيب ٧ : ٢٦١ — ٢٦٣ والكاشف ٢ : ٢٧٦ .
(٢٠) مقدمة ابن الصلاح ١٥ — ١٦ .
(٢١) انظر هدي الساري ص ففيها ما حرره الحافظ ابن حجر بنفسه رحمه الله وهو خلاف ما ذكره ابن الصلاح رحمه الله ، إذ قاله تقليدا لغيره ولم يعده بنفسه . وانظر أيضا « فتح الباقي » ١ : ٤٧ .

(٢٢) شروط الأئمة الخمسة ٤٧ — ٥١ .
(٢٣) تدريب الراوي ١ : ٩٨ — ٩٩ .
(٢٤) كان في تدريب الراوي « ما اطلعا » بزيادة « ما » وأظنها خطأ من الطباعة .
(٢٥) فتح المغيث للسخاوي ١ : ٣١ .
(٢٦) تدريب الراوي ١ : ١٠٠ وانظر أيضا ١٠٠ — ١٠١ في بيان امكانية جمع هذا العدد .
(٢٧) الباعث الحثيث ٧ — ٨ .
(٢٨) انظر رودنا في مجلة الرابطة في اعداد عامي ٩٦ — ٩٧ فقد كتبنا عدة مقالات في الرد وأوردنا الاحاديث التي طعن فيها الدكتور شوقي الفنجري وهو صاحب الفكرة وهو رد على مقالة في مجلة العربي الكويتية عدد ١٩٤ .
(٢٩) وانظر أيضاً المنار المنيف فقد أتى بنفصيلات جزئية ودقيقة .
(٣٠) سورة النساء الآية ١١٥ .